حديث صحافي خاص للرئيس السابق للوفد الفلسطيني الى مفاوضات السلام، حيدر عبد الشافي، حول العلاقة مع السلطة الفلسطينية في مناطق الحكم الذاتي، ووضع المستوطنات الإسرائيلية [مقتطفات] [1]

الزينور (الدنمارك)، 1994/6/17

- ألمحت في حديثك في الندوة "اللقاء الدولي للصحافيين في شأن مسألة فلسطين" تحت عنوان "المتطلبات المسبقة للسلام في الشرق الأوسط" الى احتمال وقوع توتر أو مواجهة بين السلطة الفلسطينية والأهالي، خصوصاً منهم أولئك الذين يعتبرون اتفاق السلام الفلسطيني – الاسرائيلي غير منصف، أترى ان حدوث ذلك مرجح حالياً؟

– **احتمال تبلور موقف من هذا النوع ما زال بعيداً نوعاً ما. هناك شعور لدى الناس بضرورة الانتظار الى ان تتضح الأمور. ومع ذلك فإن هذه المسألة في غاية الحساسية. وكون اسرائيل ما زالت موجودة في قطاع غزة ولم تنسحب تماما، فهي متمركزة على ساحل القطاع في الوسط، والناس تلمس وجودها هناك والفلسطينيون يحظر عليهم الذهاب الى هناك... هذا يجعل الناس يعتقدون ان الأمر لا يتفق مع آمالهم وتطلعاتهم. وعندما يتكون لدى الناس اقتناع بأن ما يجري لا يحقق أهدافنا الوطنية، ستحدث ردود فعل. وان بقية قيادتنا ساكتة ازاء النشاط الاستيطاني والتجاوزات الاسرائيلية الأخرى ولم توضح موقفها، سيستأنف الناس المقاومة، وهنا لا أعني المعارضة وحدها وإنما جماهير الناس، بمن في ذلك عناصر حركة "فتح".**

- استمعت في الندوة الى آراء شخصيات اسرائيلية أكاديمية ونيابية في موضوع الأمن كضرورة للسلام. ما هو تعليقك على ما سمعت، وما هو مفهومك للأمن كضرورة للسلام؟

– **الأمن ضروري فعلاً للسلام ولكن ليس على حساب أهدافنا الوطنية. إسرائيل تستغل حقيقة ان اتفاق أوسلو لم يتطرق الى ممارساتها المنافية لأهداف عملية السلام، وبالذات للاستمرار في الاستيطان خصوصاً في القدس. وكان هناك تسليم (من الجانب الفلسطيني) بأن المستوطنات لها جهاز قانوني وإداري خاص بها ومنفصل، وهذا أمر سلبي لا يمكن أن يتحمله الناس.**

---

[1] **المصدر**: الحياة، لندن، 1994/6/18.

- استمعت أيضاً الى آراء اسرائيليين في الندوة عن الموضوعات المؤجلة لمفاوضات المرحلة النهائية كالقدس واللاجئين والحدود فما تعليقك؟

– **المواضيع المؤجلة تشمل لاجئي العام 1948 وليس نازحي العام 1967، والقدس والمستوطنات. هنا يوجد التباس ففي مفاوضات واشنطن قبلنا تأجيل البحث في موضوع القدس ولكن شرط ان يتوقف الاستيطان في منطقتها والمناطق الأخرى. وهذا الشرط كان سبب مأزق التفاوض في واشنطن. وكون منظمة التحرير الفلسطينية لم تتوقف عند هذه القضايا جعل التوصل الى اتفاق أوسلو أمراً ممكناً.**

عندما جاء المستشار القانوني لوزارة الخارجية الاسرائيلية زينغر كان أول ما سأل عنه (في مفاوضات أوسلو): هل تصرون على وقف الاستيطان الآن؟ ولما قالوا له أنهم لا يصرون على ذلك الآن، كان مسروراً. أرادت إسرائيل ان تضفي شرعية على ما أقامته في صورة غير شرعية أو قانونية، وأرى أنها حققت ما أرادت اذ رسخت وضعاً قانونياً وادارياً منفصلاً للمستوطنات.

ان هذا الخلل سيكون أكثر وضوحاً للعيان بالنسبة الى الضفة الغربية المحتلة (عندما يبدأ التفاوض على بسط الحكم الذاتي الفلسطيني عليها خارج أريحا)، ذلك ان وضع الضفة الغربية سيبرز تجزئة الأرض والناس الى كانتونات في صورة أوضح. إذ ان نابلس محاطة بمستوطنات اسرائيلية، كذلك الأمر بالنسبة الى الخليل وقلقيلية وطولكرم وغيرها. وهكذا ستكون هناك كانتونات فلسطينية في محيط إسرائيل لها حرية الحركة، بينما يحرم الفلسطينيون من التحرك.

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من إدارة المؤسسة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي:
ipsbeirut@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه الوثائق أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar/